أُسْلُوبُ القَصْرِ بالنَّفْيِ وَالاِسْتِثْنَاءِ - دراسةٌ دَلَالِيَّةٌ بَلاَغِيَّةٌ

style of exceptionism through negation and exclusion- a Semantic and rhetorical Study

عبد النّور حميدي، [1،*] ، عبد القادر سلّامي[2]

[1] مركز البحث العلميّ والتِّقني لتطوير اللّغة العربيّة،

بوزرّيعة- الجزائر العاصمة/ وحدة البحث بتلمسان- الجزائر، ha.tlemcen@gmail.com

[2] جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، skaderaminaanes@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2021/06/01 **تاريخ المراجعة**: 2021/07/18 **تاريخ النشر**: 2021/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدّراسة إلى بحثِ موضوعٍ لغويّ دقيق، وهو تحقُّقُ معنى القصر في الجملة العربيّة بطريقة النّفي والاستثناء عند علماء البلاغة محاوَلَةً منّا إلى إبانة أهمّ قواعده الجامعة والضّابطة لأصولِه من جهةٍ، وإبانةً لبعض ما تجلَّى مِنْ دلَالَاتِهِ البلاغيّة وصُورِهِ المعنويّة اللَّطيفة، مُعتَمِدِينَ المنهجَ الوصْفِيَّ الّذي يليقُ بمقام الدّراسة، ومُسْتَعِينِينَ بِبَعْضِ الوسائل المنهجيّة كالموازنة والتّحليل والاستنتاج.

الكلمات المفتاحية: البلاغة- القَصْرُ- التَّخصيص - النّفْيُ والاستثناء.

Abstract:

This study aims to examine a precise linguistic subject, which achieves the meaning of the palace in the Arabic sentence in the manner of negation and exclusion among the scholars of rhetoric in an attempt to reflect the most important rules of the university and controlling its origins on the one hand, and to show some of its rhetorical connotations and gentle moral images, adopting the descriptive approach that suits the course of the study, and using some methodological means such as budgeting, analysis and conclusion.

Key words: Rhetoric – exceptionism- Customization- Denial and exception.

* المؤلف المراسل.

تمهيد: نشير بادئ ذي بدءٍ إلى أنّ مادّة هذا الموضوع اللّغوي العلمية تتناثر «شأنها شأن مباحث البلاغة العربية، وبخاصّة علم المعاني، في كتب الأصوليّين، والمفسّرين، واللّغويّين، والنّحاة، والبلاغيّين. وتتقاسمها تحديداتُ مفهوم القصر، وطرقُه وأساليبُه، وتحليلاتُ نماذجه في القرآن والحديث، وشعر الشّعراء، ونثر الأدباء».[1] كما نذكر ثانيا لفْتاً للانتباه، أنّ أحداً مِنَ البلاغيّين قبل الجرجاني لم يتناول هذا الأسلوب تفصيلا؛ إذ إنّنا قد «نجد شَذَرَاتٍ يسيرةً منه لدى بعض اللّغويّين تتعلّق بدلالة اجتماع "مَا وإِلَّا" في جملة واحدة، أو توضّح معنى "إِنَّمَا" في الكلام. لكنّ المعالجة الموسّعة والنّابعة من منطلقٍ فكريٍّ معيّنٍ هي الّتي نجدها عند عبد القاهر. فدراستُه لدلالة النّفي والاستثناء في الأسلوب ودلالة "إنّما"، وما قد يكون من كلا النّوعيْن من الأساليب من تشابهٍ واختلاف. كلُّ ذلك كان في إطار نظريته العامّة في "النّظم" الّتي جاءت تطبيقاتُها دراسةً تفصيليّةً لخصائص التّعبير في العربيّة، ودلالاتها في شتّى المواقع».[2]

والمعلوم أنّ عبد القاهر الجرجاني هو مؤسّس علم المعاني الأوّل[3] من جهة، و ثابتٌ أيضا من جهة أخرى أنّه بفضل انفتاق ذهنه النّيّر عن أهمّ ابتكار لغويّ، المتمثّل أساسا في فكرة النّظم الّتي ترتكز في بنائها على الاهتمام بمسألة اللّفظ والمعنى معاً، فُتِح المجال على مصراعيه لعهد جديد في شأن الدّراسات اللّغويّة، والبلاغيّة من حيث تجاوز النّظر إلى الكلمة المفردة، كما هو شائعٌ عند فقهاء اللّغة، وكذا تجاوز المبنى الصّرفي والجملة الفريدة إلى كلام متّصل وسياق أطول تتّحد فيه الجمل، وتترابط فيه الجمل بالعلاقات؛ فيكون فيه تصحيح الأقسام، وحسن ترتيب النّظام، والإجمال ثم التّفصيل، والفصل والوصل والتّقديم والتّأخير؛ فتمخّض عن هذا أنْ صارت الدّراسة اللّغوية عموماً قائمة على الذّوق والإحساس الجمالي المرتبطيْن ببعض الضّوابط الشّكلية غير الممكن الانتحاءُ بها ناحية الضّبط والصّناعة، ولا الاقترابُ بها من التّقعيد؛ بسبب أنّ عبد القاهر نَظَرَ فكريّاً وتطبيقيّاً إلى النّحو العربي من زاوية علم المعاني، أو من زاوية "الجمال البياني"، بعرضه للجمال الحادث عن التّغيير لتراكيب العبارات وسياقاتها المختلفة الحاصلة بتقدم خبرها مثلا، أو حذف المبدل منه، إلخ [4]... فالسّؤال المطروح هاهنا، هو: ما كان أثرُ هذه النّظرة اللّغوية الثّاقبة الّتي أرسى الجرجاني قواعدَها، وثبّت أصولَها في دراسته لموضوع أسلوب القصر، باعتباره واحداً من المواضيع الّتي يشترك في معالجتها النّحويُّ والبلاغيُّ من ناحية، وعلى عدّ عبد القاهر رجلَ نحو[5] وبلاغة من ناحية أخرى ؟ ثمّ: ما أبرز مظاهر تفرُّد صاحب "الدّلائل" في دراسته هذا الموضوع ؟ وهل دراستُه له جاءت وافيةً شافية من كلّ جوانبه المختلفة، أمْ أنّ المعالجة البلاغيّة لعلماء هذا الفنّ المتأخّرين عنه كانت أَوْفَى وأتمَّ؟ وفي الأخير، هل يمكننا رصدُ أهمّ النّقاط الّتي فاق بها عبد القاهر أقرانه في دراستهم لأسلوب القصر من خلال محاولتنا تلمّس تلك الفروق البلاغيّة، والدّلالات المعنويّة والجماليّة الملحوظة بين طرق القصر الأربعة عند عموم البلاغيّين، وعلى رأسهم عبد القاهر الجرجاني؟

أوّلاً: حدُّ القصر: المعروف، أنّ الأصل في الجملة العربية الواحدة أن تؤدّي حكماً واحداً مقصوداً، نحو قولنا: "أَتَانِي زَيْدٌ" إذ معناه: الإخبارُ بمجيء "زيد" فحسبُ. غير أنّ الجملة الواحدة قد تؤدّي حكميْن مقصوديْن مختلفيْن، وذلك إذا حُكِم فيها بثبوت شيء لآخر على جهة الاختصاص، فتُصدَّر الجملة بنفي، أو شبهه، ثمّ يُنقض

الأخير بـ "إلّا" أو بما يكون في معناها، متضمّناً عملَها كـ"غير" و"سوى"، ومثالُ ذلك أن نقول: "مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ". وهذا ما اصطلح علماء البلاغة على تسميته بأسلوب القصر.[6]

فما هو القصر ؟

1- القَصْرُ في اللّغة: الحَبْسُ، يقال: قَصَرَ الشَّيْءَ، أي: حَبَسَهُ، وهو في اللّغة أيضا: عدم المجاوزة. نقول: قَصَرَ الشّيء، على كذا إذا لم يجاوز به إلى غيره، وقَصُرَ الشَّيْءُ: ضدّ طال، يَقْصُرُ قِصَرًا بوزن عِنَب، وقولهم: قَصْرُكَ أن تفعل كذا، وقَصَارَاكَ بفتح القاف فيها، وقُصَارَاكَ بضمّها، أي: غايتُك وآخرُ أَمْرِكَ، والقَصْرَةُ بفتحتيْن: أَصْلُ العُنُقِ، والجمع: قُصُرٌ.[7] ومنه قرأ ابن عبّاس، رضي الله عنهما، قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ﴾[8]، بضمّ القاف والصّاد، وفسّره بأسافل الشّجر العظام، أي: قُصُر النّخل، ويعني أعناقها.[9]

وأَقْصَر عنه: كفّ ونزع مع القدرة عليه، فإنْ عجز، قلتَ قَصَرَ عنه بلا ألف مع فتح الصّاد. وأَقْصَرَت المرأة: إذا ولدت أولادا قصاراً.

وامْرَأَةٌ مَقْصُورَةٌ، وقَصِيرة وقَصُورة: محبوسةٌ في البيت لا تُترك أن تخرج.[10] ومنه قوله، تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾[11]، أي محبوسة فيها. قال كثيّر: [12]

وَأَنْتِ الّتي حَبَّبْتِ كُلَّ قَصيرةٍ ∴ إليَّ وَمَا تدْري بذَاكَ القَصَائِرُ

عَنَيْتُ قَصِيرَات الحِجَالِ، وَلَمَ أُرِدْ ∴ قِصَارَ الخُطَى شَرُّ النّسَاء البَحَاتِرُ

وقصْرَنَا، وأَقْصَرْنَا: دَخَلْنَا فِيهِ، وتَقَوْصَرَ: دخل بعضُه في بعض، وسورة النّساء القُصْرَى: سورة الطّلاق، وهي مدنيّةٌ كلُّها، وامْرَأَةٌ قاصرة الطّرف: لا تمدُّه إلى غير بعلها.[13]

أمّا القَصْرُ من البناء معروفٌ، وهو المنزل، وقيل: كلّ منزل من حجر سمِّي بذلك؛ لأنّه تُقْصَرُ فِيهِ الحُرُمُ، أي تُحْبَس، وجمعه: قُصُور، وقُصِرَ الرّجل: عُرف بالنَّسَبِ القَصِيرِ.[14]

2- معنى القصر اصطلاحاً: وإذا عرّجْنا على معنى "القَصْرِ" في الإصلاح، فهو: «تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ، أي تخصيصُ موصوفٍ بصفةٍ أو صفةٍ بموصوفٍ بطريقٍ مخصوصٍ من الطّرق الأربعة الآتية من النّفي والاستثناء، وغير ذلك».[15] وإنّما جاء بقوله: "بطريق مخصوصٍ"؛ احترازاً من نحو: «خصَّصْتُ زيداً بالعلم، فلا يُسمّى تخصيصاً اصطلاحاً، وإنّما قلنا: أحد الشّيئيْن موصوف، والآخر صفة؛ لأنّ التّخصيص يتضمّن مطلق النِّسبة المستلزِمة لمنسوب ومنسوب إليه. فإنْ كان المخَصَّص منسوبا فهو الصّفة، وإنْ كان منسوباً إليه فهو الموصوف».[16]

والقصد منْ قوله: "تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ"، أي: تخصيصُ موصوفٍ بصفةٍ، أو صفةٍ بموصوفٍ. فالبَاءُ داخلةٌ على المَقْصُورِ، والشّيءُ الأوّلُ إنْ أُرِيدَ به الموصوف كان المراد بالشّيء الثّاني الصّفة والعكس صحيح.

ومعنى تخصيص الشّيء بالشّيء: الإخبار بثبوت الشّيء الثّاني للشّيء الأوّل دون غيره، فالقصرُ مطلقاً يستلزم النّفي والإثبات.[17] ومثالُ ذلك تخصيص "زيد" بصفة الكتابة، في نحو: "مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ"، وتخصيص الكتابة بزيد نحو: "مَا كَاتِبٌ إِلَّا زَيْدٌ"، أو لِنَقُلْ: قصر "زَيْدٍ" على الكتابة في الأوّل، وقصر الكتابة على "زَيْدٍ" في الثّاني.[18]

هذا، وإذا كان القصر أو التّخصيص؛ هو ثبوت الشّيء الثّاني للأوّل فقط دون غيره، فمعنى ذلك في: "مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ" قصر "زيد" على "الكتابة" وحدها، مِنْ دون أن يتجاوزها إلى غيرها من الصّفات، هذا مع جواز اتّصاف غيره بالكتابة. وأمّا في "مَا كَاتِبٌ إِلَّا زَيْدٌ"، فالمعنى هاهنا، على قصر صفة الكتابة على "زَيْدٍ" وحده، وإنْ كان هو يتجاوزها إلى صفات أُخَرَ. وبناء عليه، يسمّى الأمر الأوّل مقصوراً، والثّاني مقصوراً عليه، كما في قولنا: "إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ"، و"مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا".[19]

ولعلّه ممّا يحسُن بنا، أن نشير إليه هاهنا هو أنّ فائدة القصر في أنّه يجعل الجملة الواحدة في مقام الجملتيْن، أي أنّه ضربٌ من ضروب الإيجاز الّذي هو أعظم ركن من أركان البلاغة؛ كما يتّضح ذلك من قولنا: "مَا كَامِلٌ إِلَّا اللهُ"، فهو في موضع: "الكَمَالُ لِلَّهِ وَلَيْسَ كَامِلاً غَيْرُه"، وأيضا بوساطته تُحَدَّد المعاني تحديداً كاملاً دقيقاً، ويكثر ذلك في المسائل العلميّة، وما يماثلها، كما أنّه يمكّن الكلام في الذّهن ويقرّره، وينفي عنه كلّ شكّ وإنكار، وهو يدلّ على بدائع التّعبير الفنّي في لغتنا الجميلة.[20]

ولعلّه ممّا يتبادر إلى الذّهن الآن بعد العرض إيجاز لمسألة وجوه بلاغة القصر بإيجاز، هو إبانة تحقُّقه بالطّرق الأربعة المشهورة عند عموم البلاغيّين.

<u>أوّلا: أسلوب القصر بإلَّا عند علماء البلاغة:</u> إنّ ما يجب علينا لفت الانتباه إليه في دراستنا لهذه المسألة عند البلاغيّين، هو الإشارة إلى أنّه ارتكازاً على أنّ الجرجاني كثيراً ما يعتمد في بسطه الكلام حول مسألة إفادة القصر بالنّفي والاستثناء، موازنَة لها بمعنى القصر المتحقّق بوساطة الأداة "إنّما" إبانةً لأهمّ الفروق البلاغيّة والدّلاليّة الكامنة بينهما؛ فلعلّه يكون جديراً بنا أن نشير بادئ ذي بدء، وقبل الخوض في عرض أبرز ملامح دراسة البلاغيّين وعلى رأسهم عبد القاهر لموضوع القصر بوساطة "مَا وَإِلَّا"، إلى أنّ مذهب صاحب الدّلائل في قضيّة إفادة "إِنَّمَا" هذا المعنى اللّغوي، المعروف بالقصر[21]، أنّها إنمّا «تجيء لخبرٍ لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحّته، أو لما يُنَزَّل هذه المنزلة. وتفسير ذلك أنّكَ تقول للرّجل: "إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ"، و"إِنَّمَا هُوَ صَاحِبُكَ القَدِيمُ": لَا تَقُولُهُ لِمَنْ يَجْهَلُ ذَلِكَ وَيدفعُ صحّته، ولكنْ لمن يعلمه ويُقِرّ به. إلّا أنّك تريد أن تنبّهه للّذي يجب عليه من حقّ الأخ، وحرمة الصّاحب».[22] ومثلُ ذلك قول المتنبّي:[23]

إنمَّاَ أَنْتَ وَالدٌ، وَالأَبُ الَقا ∴ طِعُ أَحْنَى منْ وَاصِلِ الأَوْلاَدِ

فأبو الطّيب المتنبّي هنا «لم يُرِدْ أنْ يُعْلِمَ كافوراً أنّه والدٌ، ولا ذاك ممّا يحتاج كافورٌ فيه إلى الإعلام، ولكنّه أراد أن يذكّره منه بالأمر لِيَبْنِيَ عليه استدعاء ما يُوجِبه كونه بمنزلة الوالد».[24]

وهو ما يفهم منه، أنّ المتنبّي قَصَدَ إلى مدح كافور، كأنّه قال فيه: «إنّما أَنْتَ في تربيتك ابنَ الإخشيد وقَوْمَتِكَ عليك كالوالد، والوالدُ القاطعُ أَبَرُّ بالولد الواصل بأبيه وأَحْنَى منه عليه. يريد: أنّك ربّيتَ ابنَ سيّدك وأنتَ أشفق عليه من كلّ أحد».[25]

ونلاحظ هنا، أنّ الأداة "إنّما" في مثل هذه الأنماط قد «أثبتت إثباتا لما ذُكر بعدها ونفياً لما سواها. فنلاحظ هذا التّأثير النّفسي لطابع التّعبير وتذوُّق المدلول الحيويّ للسّياق الكلاميّ، حيث نلاحظ في نمط الإثبات أنّ التّأثير النّفسيَّ يلعب دورا في التّركيب، ويرجع ذلك إلى تشكيل المدلول اللّغوي حسب بنية الإثبات النّمط

المقصود الّذي لا يجب أن ينفصل فيه معنى الدّلالة عن مبناها. فمثل هذه الأنماط نرى الخبر فيها خبراً بأمر يعلمه المخاطب ولا ينكره بحال».[26]

وبعد هذه التّوطئة الذِّهنية لوجه بناء القصر بـ"إنّما" بإيجاز، وَصْلاً له بما سيأتي من كلام، عن "إلّا" وتحقيقا للتّساوق الفكريّ والمعنويّ المطلوبيْن. فما حال مجيئ جملة القصر بالنّفي والإثبات بـ"إلّا" معنىً ودلالةً ؟ وما مزايا هذا الطّريق في إفادته معنى الحصر، من حيث تركيبُه، وبلاغتُه، وجماليتُه ؟

1- كنهُ القصر بإلّا:

كما رأينا سابق، فقد ورد معنا انّ استعمال "إنّما" يكون في الإخبار عن شيء معلومٌ لدى السّامع، أو لما نُزِّلَ هذه المنزلة من جهة أخرى، نحو قول ابن قيس الرّقيات: [27]

إنمَّاَ مُصْعَبٌ شِهَابٌ منَ اللَّـ ∴ ـهِ تجَلَّتْ عَنْ وَجْهِه الظَّلْمَاءُ

الّذي «ادّعى في كون الممدوح بهذه الصّفة، أنّه أمرٌ ظاهرٌ معلومٌ للجميع على عادة الشُّعراء إذا مدحوا أنّ يدّعوا في الأوصاف الّتي يذكرون بها المَمْدُوحين أنّها ثابتةٌ لهم، وأنّهم قد شُهِروا بها، وأنّهم لم يَصِفُوا إلاّ بالمعلوم الظّاهر الّذي لا يدفعه أحد».[28] فإذا كان هذا عن "إنّما" الحاصرة عند الجرجاني، فهو يرى أنّ «الخبر بالنّفي والإثبات نحو: "مَا هَذَا إِلَّا كَذَا"، و:"إِنْ هُوَ إِلَّا كَذَا"، فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشكّ فيه. فإذا قلتَ: "مَا هُوَ إِلَّا مُصِيبٌ"، أو: "مَا هُوَ إِلَّا مُخْطِئٌ"، قلتَه لمن يدفع أنْ يكون الأمر على ما قلت. وإذا رأيتَ شخصا من بعيد فقلتَ: "ما هو إلاّ زيدٌ"، لم تقله إلاّ وصاحبُك يتوهّم أنّه ليس بزيد، وأنّه إنسان آخر ويجدّ في الإنكار أن يكون زيداً».[29]

والجدير بالذّكر في هذا الموضع، هو أنّه إذا كان مرجع القصر كلّه، إمّا على قصر موصوف على صفة أو على قصر صفة على موصوف؛ فإنّ تحقيق وجه القصر في الأوّل أنّه متى قيل: "مَا زَيْدٌ" توجَّهَ النّفي إلى صفته لا إلى ذاته، لأنّ أنفس الذّوات يُمْتَنَعُ نفيها وإنمّا تُنْفى صفاتها. وحيث إنّه لا نزاع في طوله وقِصَرِه وما شاكل ذلك، وإنّما النّزاع في كونه شاعراً أو كاتباً تناولهما النّفي. فإذا قيل:" إِلَّا شَاعِرٌ" جاء القصر وفي الثّاني أنّه متى قيل: "مَا شَاعِرٌ" بإدخال النّفي على الوصف المسَلَّمِ ثبوتُه، أيْ الشِّعر هنا، تَوَجَّهَ النّفي بحكم العقل إلى ثبوته للمدّعي كزيدٍ وعمرو مثلاً، فإذا قيل:" إِلَّا زَيْدٌ" مثلا، أفاد التّركيب معنى القصر.[30]

ويوضِّح الجرجاني وجه استعمال طريق القصر بـ"مَا وإِلَّا، مؤكِّداً مذهبَه في ذلك بقوله إنّه: «إذا كان الأمر ظاهراً كالّذي مضى، لم تقله كذلك؛ فلا تقول للرّجل ترقّقه على أخيه وتنبّهه للّذي يجب عليه من صلة الرّحم ومِنْ حُسْنِ التَّحَابّ: "مَا هُوَ إلاَّ أَخُوكَ". وكذلك لا يصلح في "إِنَّمَا أَنْتَ وَالِدٌ": "مَا أَنْتَ إِلَّا وَالِدٌ". فأمّا نحو: "إِنَّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ"، فيصلح فيه أن تقول: "مَا مُصْعَبٌ إِلَّا شِهَابٌ"؛ لأنّه ليس من المعلوم على الصّحة، وإنّما ادّعى الشّاعر فيه أنّه كذلك. وإذا كان هذا هكذا، جاز أن تقوله بالنّفي والإثبات، إلاّ أنّك تُخْرِجُ المدحَ حينئذ عن أن يكون عن حدّ المبالغة، من حيث لا تكون قد ادَّعيْتَ فيه أنّه معلوم، وأنّه بحيث لا ينكره مُنْكِرٌ، ولا يخالِف فيه مخالِفٌ».[31]

ووجه إيراد القصر بالنّفي والإثبات أنه قد يُعَبَّرُ بوساطته على شيءٍ معلومٍ ظاهرٍ خلافًا لأصل ذلك كقوله الله جلَّ ثناؤه: ﴿قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾[32]، إذ يعلّق عليه بقوله إنه

سبحانه وتعالى: «إنّما جاء، والله أعلم، "بإنْ وإلّا" دون "إنّما"، فلم يقل: و"إنَّمَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مثلُنا"؛ لأنهّم جعلوا الرّسل كأنّهم بادّعائهم النّبوّةَ قد أخرجوا أنفسهم عنْ أنْ يكونوا بشرا مثلهم، وادَّعوا أمرا لا يجوز أن يكون لمن هو بشر. ولمّا كان الأمر كذلك أُخْرِجَ اللّفظ مخْرجَه، حيث يُراد إثبات أمر يدفعه المخاطب ويدَّعي خلافه، ثم جاء الجواب من الرّسل الّذي هو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[33]، كذلك بـ"إنْ و"إلَّا" منْ دون "إنّما"؛ لأنّ مِنْ حُكْمِ مَنِ ادَّعى عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالَف فيه، أن يعيد كلام الخصم على وجهه، ويجيء به على هيئته ويَحْكِيهِ كما هو. فإذا قلتَ للرّجل: "أَنْتَ مِنْ شَأْنِكَ كَيْتَ وَكَيْتَ"، قال: "نَعَمْ، أَنَا مِنْ شَأْنِي كَيْت وَكَيْت"، ولَكِنْ لَا ضَيْرَ عَلَيَّ وَلَا يَلْزَمُنِي مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ مَا ظَنَنْتَ أَنَّهُ يَلْزَمُ. فالرّسل، صلواتُ الله عليهم، كأنّهم قالوا: "إنّ ما قلتم مِنْ أنّا بشرٌ مثلُكم كما قلتُم، لسنا ننكر ذلك ولا نجهله، ولكن ذلك لا يمنعنا من أن يكون الله تعالى قد مَنَّ علينا وأكرمنا بالرّسالة».[34]

وفي هذا السّياق، فقد أوْرَدَ الزّمخشري شرحاً لطيفاً في هذا المقام؛ إذ يرى أنّ قول الكفّار في خطابهم للرّسل: ﴿قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾[35]، أنّه في معنى لو قيل إنّه: «لا فضل بيننا وبينكم، ولا فضل لكم علينا، فَلِمَ تُخَصُّون بالنّبوّة دُونَنَا ؟ ولو أرسل الله إلى البشر رسلاً لجعلهم من جنس أفضل منهم وهم الملائكة».[36] ثمّ جاء ردّ المرسلين، صلواتُ الله وسلامُه عليهم، في قوله عزّ من قائل: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[37] مجاراةً لكلام مخاطبيهم، وتسليماً «لقولهم وأنّهم بشرٌ مثلهم؛ يعنون أنّهم مثلهم في البشريّة وحدها، فأمّا ما وراء ذلك فما كانوا مثلهم، ولكنّهم لم يذكروا فضلهم تواضعا منهم، واقتصروا على قولهم: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾[38] بالنّبوة لأنّه قد عُلِم أنّه لا يختصُّهم بتلك الكرامة إلاّ وهم أهلٌ لاختصاصهم بها لخصائص فيهم قد استُؤثِرُوا بها على أبناء جنسهم».[39]

وممّا صادفنا في بحثنا من شواهد داعمة لصحّة المذهب في وجه استعمال الخبر بالنّفي والإثبات قصراً لشيء على آخر إذا كان المخاطب بالكلام جاهلاً الحكم فيه غيرَ منكر لمقتضاه من جهة، وجواز توظيف طريق القصر هذا لخبرٍ معلومٍ منزّلٍ منزلة المجهول من جهة أخرى، قول الخالق، جلّ في علاه: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[40]، حيث يعلّل الجرجاني مجيء الكلام مبنيّاً على "إنّما"؛ بأنّه «ابتداء كلام قد أُمر النّبي، صلّى الله عليه وسلّم، بأن يبلّغَهُ إيّاهم ويقوله معهم، وليس هو جواباً لكلام سابق قد قيل فيه: "إنْ أنتَ إلّا بشرٌ مثلُنا"، فيجب أن يُؤْتَى به على وفق ذلك الكلام، ويُراعى فيه حَذْوَه، كما كان ذلك في الآية الأولى».[41]

ويزيد صاحب "الدّلائل" رأيه هذا دعماً وتقويةً، بقوله إنّه «متى رأيْتَ شيئا من المعلوم الّذي لا يُشَكُّ فيه قد جاء بالنّفي، فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[42] إنّما جاء، والله أعلم، بالنّفي والإثبات، لأنه لمّا قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾[43]، وكان المعنى في ذلك أن يُقال للنّبيّ، صلّى الله عليه وسلّم،: "إنّك لن تستطيع أن تُحوّل قلوبهم عما هي عليه من الإباء، ولا تملك أن تُوقِع الإيمان في نفوسهم، مع إصرارهم على كفرهم، واستمرارهم على جهلهم، وصدّهم بأسماعهم عمَّا تقوله لهم وتتلوه عليهم؛ كان اللّائق بهذا أن يُجعَلَ حالُ النّبيّ ،صلّى الله عليه وسلّم، حالَ مَنْ قد ظنّ أن يملك ذلك، ومن لا يعلم يقينا أنّه ليس في وُسْعه شيءٌ أكثر مِنْ أنْ يُنْذر أو يحذّر؛ فأُخْرج

اللّفظ مخرجه إذْ كان الخطاب مع من يشكّ، فقيل: ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[44]. ويبيّن ذلك أنّك تقول للرّجل يُطيل مناظرة الجاهل ومقاولته: "إنّك لا تستطيع أن تُسْمِع الميّت، وأنْ تُفْهِم الجماد، وأن تحوّل الأعمى بصيرا، وليس بيدك إلّا أن تُبيّن وتحتجّ، ولستَ تملك أكثر من ذلك، لا تقول هاهنا: "فإنّما الّذي بيدك أن تبيّن وتحتجّ"؛ ذلك لأنّك لم تقل له: "إنّك لا تستطيع أن تُسمع الميت"، حتى جعلتَه بمثابة من يظنّ أنه يملك وراء الاحتجاج والبيان شيئا، وهذا واضح، فاعرفه».[45]

ولا يفوتنا في هذا الموضع أن نورد لأبي يعقوب السّكّاكي في هذا المعنى كلاماً طويلاً جميلاً، مفاده أنّه «ما من موضعٍ يأتي فيه النّفي والاستثناء إلّا والمخاطبُ عند المتكلّم مرتكِبٌ للخطأ مع إصرار إمّا تحقيقا إذا أُخْرِج الكلامُ على مقتضى الظّاهر، وإمّا تقديراً إذا أُخْرج لا على مقتضى الظّاهر، كقوله: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[46]، لما كان النّبيُّ، صلّى الله عليه وسلّم، شديدَ الحرص على هداية الخلق، وما كان متمنّاه شيئا سوى أن يرجعوا عن الكفر، فيملكوا زمام السعادة عاجلا أو آجلا، ومتى رآهم لم يؤمنوا تَدَاخَلَهُ، عليه السّلام، من الوُجْد والكآبة ما كاد يبخع له حتّى قيل له: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾47، ويتساقط عليه السّلام، حسراتٍ على تولّيهم وإعراضهم عن الحقّ، وما كانت شفقته عليهم تدعه يلقي حبلهم على غاربهم ليهيموا في أودية الضّلال، بل كانت تدعوه، عليه السّلام، أن يرجع إلى تزيين الإيمان لهم عَوْدُهُ على بَدْئِه عسى أن يسمعوا ويعوا راكباً في ذلك كلَّ صعب وذلول؛ فأُبرز لذلك في معرض من ظنّ أنّه يملك غرس الإيمان في قلوبهم مع إصرارهم على الكفر، فقيل له: لستَ هناك ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾».[48]

وإذا كان واضحاً بعد الّذي سبق، تقرير أصلية استخدام طريق القصر بالنّفي والاستثناء لِمَا كان فيه السّامع، جاهلاً بحكم الخبر، أو منكراً إيّاه، أو شاكّاً في حقيقته خلافا للحرف "إنّما" الّذي يجيئ لخبر غير مجهول، ولا مدفوع صحَّتُه عند المخاطب؛ فإنّ عبد القاهر يتوسّع في شأن إيراد جملة الحصر بما وإلّا، إذْ يذكر أنّ قولنا: "مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ" يحتمل أمريْن اثنيْن:

«أحدهما: أن تريدَ اختصاص "زيد" بالمجيء وأنْ تنفيه عمّن عداه، وأن يكون كلاماً تقوله، لا لأنّ بالمخاطب حاجةً إلى أن يُعْلَم أنّ "زيدا" قد جاءك، ولكنْ لأنّ به حاجةً إلى أنْ يعلم أنّه لم يجئ إليك غيُره.

والثّاني: أن تريد الّذي ذكرناه في إنّما[49]، ويكون كلاما تقوله ليعلم أنّ الجائي "زيد" لا غيره. فمن ذلك قولك للرّجل يدّعي أنّك قلتَ قولاً ثم قلتَ خلافه: "ما قلتُ اليومَ إلَّا ما قلتُه أمس بعينه". ويقول: "لم ترَ زيداً، وإنّما رأيتَ فلانا"، فتقول: "بل لم أرَ إلَّا زيداً". وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾[50]؛ لأنّه ليس المعنى: إنّي لم أزد على ما أمرتَني به شيئا، ولكنّ المعنى: "إنّي لم أدع ما أمرتَني به لأنْ أقوله لهم وقُلْتُ خلافه».[51]

والمراد هاهنا، هو بيانُ القول في مسألة وقوع أسلوب القصر مع مراعاة حال المخاطب به، ودليل ذلك قوله إن المراد بجملة: "مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ" قد يأتي بمعنى قصر فعل "المجيئ" على زيد مع انتفائه عن جميع النّاس؛ بياناً لهذا المخاطب أنّه لم يجيء إلى المتكلّم غيره. وهو ما عبَّرَ عنه عبد القاهر بعبارة: "ولكنْ لِأَنَّ به حاجةً إلى أنْ يُعْلَم أنّه لم يجئ إليك غيرُه". وهو ما يمكن لنا حمله على أنّ القصر هاهنا، من قبيل قصر الصّفة على الموصوف

قصرَ إفراد؛ لإفراده "زيداً" بصفة "المجيء" مِنْ دون مشاركة أحد له فيها، تماما كما لو قلنا: "مَا شَاعِرٌ إِلَّا عَمْرٌو"، في جعل صفة "نظم الشِّعر" مختصّاً بها "عمرٌو" فقط.

أمّا في حال إرادة حمل قولنا: "مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ" على ما في "إِنَّمَا" من المعنى لو أنّه قيل: "إنّما جَاءَنِي زَيْدٌ"، حيث يقصد به تخصيص زيد وحده بأنّه الجائي، لا أحدٌ غيره كما اعتقد المخاطب قبلُ. وهو ما نستدلّ عليه من كلام الجرجاني القائل فيه إنّه "يكون كلاماً تقوله ليُعْلَم أنّ الجائي "زيد" لا غيره"، مبيّناً أنّ الغرض في هذا الموضع إفادة معنى قصر القلب بأمثلة ثلاثة، بيانها أنّ:

1- جملة: "ما قلتُ اليومَ إلّا ما قلتُه أمسِ بعينه" متضمّنة معنى قصر القلب، لا لأنَّ ذلك يُفهم من تركيبها، بل لأنّ المخاطب قد ادّعى على المتكلّم قوله كلاما مخالفاً لما كان قد صدر منه قبل ذلك؛

2- عبارة "بَلْ لَمْ أَرَ إِلَّا زَيْداً"، هي الأخرى من هذا النّوع المذكور؛ لقلبها اعتقاد المخاطب على أنّ فعل الرّؤية لم يقع على الشّخص فلان، الّذي قصده السّامع، ولكن على شخص آخر هو "زيد"؛

3- قوله تعالى حكاية على لسان عيسى، عليه السّلام،:﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنُ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾[52] ممّا ورد مندرجا تحت مُسَمَّى قصر القلب؛ لأنّه في «مقامٍ اشتمل على معنى: إنَّكَ يا عيسى لم تقل للنّاس ما أمرتُكَ، لأنّي أمرتُكَ أن تدعو النّاس إلى أنْ يعبدوني، ثم إنّك دعوتَهم إلى أن يعبدوا مَنْ هو دوني. أَلَا ترى إلى ما قبله ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾[53]».[54]

وممّا يُحْمَل على هذا الّذي مضى، مِنْ تَضَمُّنِ القصر بالنّفي والاستثناء لما هو مستفادٌ من المعنى إنْ جاء الكلام بـ"إنَّما"، قولَ الشاعر وهو عمرو بن معد يكرب:[55]

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا ∴ مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إِلَّا أَنَا

إذ يعلّق عليه الجرجاني قائلاً إنّ معناه: «أَنَا الّذِي قَطَّرَ الفَارِسَ، وليس المعنى على أنّه يريد أن يزعم أنّه انفرد بأن قَطَّرَهُ، وأنّه لم يُشْرِكْهُ فيه غيره».[56]

وظاهرٌ هنا، أنّ صاحب "الدّلائل" يقصد بكلامه هذا النّصّ على بُعد كون القصر في بيت الشّاعر السّابق من قبيل قصر الإفراد، بدليل قوله: إنّه لا "يريد أن يزعم أنّه انفرد بأنْ قطَّرَه، وأنّه لم يُشْرِكه فيه غيره"، وهو ما يُفهم منه أنّ المعنى فيه هو حمله على قصر القلب؛ لأنّه ردٌّ من الشّاعر على من ظنَّ أنّه قتل شخصا آخر غير الّذي عناه هو نفسه، وهو رُستم قائد المشركين في وقعة القادسيّة، والصّحيح حسب تفسير أحدهم، أنّ عمرو بن معد يكرب كان قد أخطأ التّقدير؛ لأنّه إنّما حَمَلَ يَوْمَهَا على رجل اسمه "مَرْزُبَان"، وهو يرى أنّه رستم.[57]

2- هل يقعُ أسلوب القصر في الكلام الموجب ؟ وجوابُ هذا، أنْ ليس كلّ علماء البلاغة قد عرضوا لهذه المسألة في تناولهم بالدّراسة لموضوع أسلوب القصر؛ فمثلاً إذا نحن بدأنا بعبد القاهر الجرجاني، فالّذي ظهرَ لنا أنّه منْ خلال دراسته اهذا المبحث اللّغوي البلاغيّ في الباب الذي خصَّه به من "دلائل إعجازه" المعنون بـ"في مسائل إنّما" نجد أنّه لم يبسط القول صراحةً في شأن وقوع أسلوب القصر في الكلام الموجب من عدمه. غير أنّ هذا لا يعني إطلاقا عدم إمكانية تبيُّن ملامح هذا الأمر من مصنّفه "الدّلائل"؛ إذ نستطيع الحكم على ذلك، باشتراط الجرجاني لصحّة وقوع الاستثناء المفرّغ أو القصر، كون الكلام غير موجب، أي مسبوقاً بنفي، أو شبهه

ولو ضمنيّاً، وهو ما يُسْتقرأ من طبيعة الشّواهد القرآنية، وغيرها الّتي أوردها في معالجته لهذا الموضوع، والّتي لم تخرج في أيّ موضع من المواضع عن هذا القيد الإعرابيّ والمعنويّ، وهو ما يذهب إليه جمهور البلاغيّين الّذين يرون أنّ «السّبب في إفادة النّفي والاستثناء القصَر فيما بين المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول، وغير ذلك، أنّ النّفي في الاستثناء المفرّغ، الّذي حُذف فيه المستثنى منه، وأُعرب ما بعد إلّا بحسب العوامل، يتوجّه إلى مُقَدَّر هو مستثنى منه، لأنّ "إلّا" للإخراج، والإخراجُ يقتضي مُخْرَجاً منه عامّا ليتناول المستثنى وغيرَه فيتحقّق الإخراج».[58] غير أنّهم يشترطون لذلك مناسبة هذا المقدّر العامّ للمستثنى منه في جنسه وصفته. أمّا مناسبتُه له في جنسه بأن يقدّر في نحو: "ما كَسَوْتُهُ إلّا جبّةً": "مَا كَسَوْتُهُ لِبَاساً"، وفي نحو: "مَا أَكَلْتُ إِلَّا تَمْراً": "مَا أَكَلْتُ مَأْكُولاً"، إلخ.[59] كما يجب أن يوافقه في صفته (أي في إعرابه) من فاعليّةٍ، ومفعوليّةٍ، وحاليّةٍ، ونحو ذلك. وشرطُ تحقُّق القصر هاهنا، أن يكون «النّفي متوجّهاً إلى هذا المقدّر العامّ المناسب للمستثنى في جنسه وصفته، فإذا أوجب منه (أي من ذلك المقدّر) شيءٌ بـ "إلّا" جاء القصر، ضرورةَ بقاء ما عداه على صفة الانتفاء».[60]

أمّا بهاء الدين السّبكي[61] (ت755هـ)، فيذهب إلى عدّ الاستثناء على وجه العموم قَصْراً سواءٌ أكان مع النّفي أَمِ الإيجاب، نحو قولنا: "قامَ النّاسُ إِلَّا زَيْداً"، فإنَّ فيه قصرا لعدم القيام على "زيد"، لأنّ المعنى هو قصر عدم القيام بالنّسبة إلى النّاس على "زيد". وكذلك الحال إذا قلنا: "ما قامَ النّاسُ إِلَّا زَيْداً"، إذ ليس فيه قصرٌ للقيام على "زيد" مطلقا، بل المعنى: قصر صفة "القيام" على زيد بالنّسبة إلى النّاس. وبناء على هذا، فإنّ قول البلاغيّين أنّ من طرق القصر النّفي والاستثناء ليس فيه تعرُّضٌ صريحٌ لوجوب النّفي.[62]

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يوجد من البلاغيّين من يمنع إفادة الاستثناء المثبت للقصر، في نحو: "جَاءَ القَوْمُ إِلَّا زَيْداً". فليس في هذا المثال تضمُّناً لمعنى القصر؛ لأنّ الغرض منه الإثبات، والاستثناء قيدٌ مُصَحِّحٌ له، فكأنّه قيل: "جَاءَ القَوْمُ الصّالحون"، ولكنّهم في الوقت نفسه، يُجيزون وقوعه في الاستثناء المنفيّ، سواءٌ أ ذُكر المستثنى منه أَمْ لا[63]، نحو: "مَا جَاءَنِي زَيْدٌ"؛ إذ غرضه النّفي ثمّ الإثبات المحقِّقان للقصر، وليس الغرض منه تحصيل الحكم فقط، وإلّا قيل: "جَاءَنِي زَيْدٌ"، والحَكَمُ في ذلك الاستعمال والذّوق السّليم. ولهذا السّبب يُسْتَعْمَل النّفي ثم الاستثناء عند الإنكار دون الإثبات ثم الاستثناء.[64]

وفي الأخير نجمل، فنقول: إنّ جمهور البلاغيّين، وعلى رأسهم عبد القاهر الجرجاني[65]، على منع إفادة القصر في الكلام الموجب، ولو أنّهم اختلفوا في مسألة إفادة الاستثناء التّامّ لمعنى الحصر، إذ يَقْصِرُون ذلك على ما كان بعد نفي، إذ يلاحظ أنَّ الاستثناء المفرّغ هو البناء الوحيد، الّذي عُدَّ من طرق القصر، وهمْ في هذه القضيّة على وفاق شبه كامل مع رأي النّحويّين.[66]

الخاتمة: وفي ختام بحثنا هذا، نُوجِزُ أهمَّ النّتائج المتوصَّلِ إليها، وهي كما يأتي ذكرُه:

1- سَبْقُ الجرجانيّ نُظَرَاءَهُ البلاغيّين إلى دراسة أسلوب القصر تفصيلاً؛ بالتّطرُّق إلى أهمِّ دقائق جوانبه، وشرح أهمِّ مناحيه البلاغيّة والدّلالية، ولطائِفه المعنويّة؛

2- إنَّ معنى "القَصْرِ" هو تخصيصُ شيءٍ بِشيءٍ، أي موصوف بصفةٍ أو صفةٍ بموصوف؛

3- إنَّ فائدة القصر هي جَعْلُهُ الجُملةَ الواحِدةَ في مقام الجملتيْن، بمعنى أنَّه ضَرْبٌ منْ ضروب الإيجاز

الّذي يُعَدُّ أعظمَ أركان البلاغية العربيّة؛

4- إذا كانت الاداةُ "إنَّما" تجيئ لخبرٍ لا يجهلُه المخاطب ولا يَدْفَعُ صحَّته، أو لِما يُنَزَّلُ هذه المنزلةَ؛ فإنَّ الخبر بالنَّفي والاستثناء فإنَّما يكون للخبر يُنْكِرُهُ المخاطب ويشكُّ فيه؛

5- يذهبُ علماء البلاغة بصفة عامّة أنَّ شرط إفادة الكلام معنى القصر بـ(مَا وَإِلَّا) هو وُرُودُهُ غيرَ موجَبٍ، أي بكونهِ مسبوقاً بِنفيٍ أو نهيٍ أو شبهه، والسَّببُ هنا أنَّه في الاستثناء المفرَّغ يُحْذَفُ المستثنى منه مِن تركيب الجملة، ويُعْرَبُ ما بعد (إلَّا) حسب العوامل النّحويّة.

هوامش وإحالات المقال

[1] المعاني- علم الأسلوب، لمصطفى الصّاوي الجويني، دار المعرفة الجامعية، د.ط، 1993م: 86.

[2] البحث البلاغي عند العرب-تأصيل وتقييم، لشفيع السّيد. دار الفكر العربي- مدينة نصر، ط2، 1416هـ-1996م: 187.

[3] نشير هنا، أنّه على الرّغم من اتّفاق الدّارسين على نسبة تأسيس علم البلاغة العربيّة، في نموّه وارتقائه، بشقّيه: "البيان والمعاني" إلى العلاّمة عبد القاهر الجرجاني؛ فإنّ الحَسَنَ ذكرُه في هذا الموضع هو غضُّ ابن خلدون (ت808هـ) الطرفَ عن ذكر الجرجاني حين عرض لحال البلاغة عند المتقدّمين من البلغاء والمحدثين، كالجاحظ، وقدامة بن جعفر (ت337هـ) عازيا (ناسباً) فضلَ اكتمال مسائل هذا الفنّ إلى أبي يعقوبٍ السّكاكي (ت626هـ) في كتاب مفتاح العلوم. ينظر: تاريخ العلاّمة ابن خلدون، لعبد الرّحمان بن خلدون، دار الكتاب اللّبناني- بيروت، د.ط، 1981: 1066/2-1067.

[4] ينظر: الأصول، لتّمام حسّان، دار الثّقافة، الدّار البيضاء-المغرب، ط1، 1401هـ-1981م. 300-301، وعلم المعاني- الأسلوب: 72.

[5] الثّابت، أنّ لعبد القاهر الجرجاني جذورا نحويّة متأصّلة؛ إذ يورد كثير من المترجمين له تسمية "عبد القاهر الإمام النّحوي المشهور"، إذ وضع في هذا العلم عند مؤلّفات نذكر منها: "المغني في شرح الإيضاح"، و"الجمل"، و"العوامل المائة"، و"العُمْدَةُ في التّصريف". ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغّويّين والنّحاة، لجلال الدّين السّيوطي، ت: محمّد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصريّة- بيروت، د.ط، د.ت: 310-311.

[6] القصر مصطلحٌ يدور أكثر في بيئة البلاغيّين. أما الحَصْرُ، فيدور في بيئتي المفسّرين والأصوليّين، والمصطلحان معاً يُسْتَخْدمان عند بعض النّحاة من المتأخّرين. وأمّا الاختصاصُ، أو التّخصيصُ، فليسا بمصطلحيْن، وإنّما هما مَعْنَيَانِ يُسْتفادان عن التّراكيب. ينظر: المعاني- علمُ الأسلوب: 88.

[7] ينظر: إصلاح المنطق، ليعقوب بن السّكّيت. ت: أحمد محمّد شاكر وعبد السّلام هارون، دار المعارف بمصر، د.ط، 1970: 41، والصِّحاح: تاج اللّغة وصحاحُ العربيّة، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري. ت: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين- بيروت، ط2، 1399هـ-1979م: مادّة (قَصَرَ) (793/2-795).

[8] المرسلات: 32.

[9] ينظر: تنوير المقياس من تفسير ابن عبّاس، للفيروز آبادي، ت: عبد العزيز سيّد الأهل. مكتبة ومطبعة المشهد الحسني- القاهرة ، ط2، د.ت: 467.

[10] ينظر: إصلاح المنطق: 184، ولسان العرب، لجمال الدّين بن منظور. دار صادر- بيروت، ط1، 1968م: مادة قَصَرَ (97/5).

[11] الرّحمن: 72.

[12] البيت في ديوان كثيّر عزّة. ت: إحسان عباس، دار الثقافة -بيروت، د.ط، 1391هـ-1971م: 369. والبَحَاتِرُ: القِصَارُ: جمع بُحتُر بالضّمّ، وهو القصير المُجْتَمِعُ الخَلْقِ، وكذلك الحَبْتَر بالفتح، وهو مقلوب منه. ينظر: إصلاح المنطق: 184، والصّحاح: باب الرّاء فصل الباء (586/2).

[13] ينظر: القاموس المحيط، لمجد الدّين الفيروز آبادي. المطبعة المصريّة، ط3، 1352هـ-1933م:"مادة قَصَرَ".

[14] ينظر: معجم متن اللّغة، لمحمّد رضا العاملي. منشورات دار ومكتبة الحياة- بيروت، د.ط، 1960م: مادة "قَصَرَ".

[15] (شروح التّلخيص: وبه أربعة كتب: حاشية الدّسوقي، للدّسوقي، وعروس الأفراح، لبهاء الدّين السّبكي، ومختصر التّفتازاني، للتّفتازاني، وَمواهب الفتّاح، لابن يعقوب المغربي. طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي، د.ط، د.ت): "مواهب الفتّاح"، لابن يعقوب المغربيّ. 1960م: 166/2.

[16] نفسُه: 166/2.

ونشير هنا، أنّ القصد بكلمة "صفة" في قولنا مثلاً: "قصر صفة على موصوف أو عكسه"، هو الصّفة المعنويّة، أي المعنى القائم بالغير، وهو ما يقابل الذّات، ولا يُرَاد بالصّفة النّعت النّحويّ أي التّابع الّذي يدلّ على معنى في متبوعه غير الشّمول، كصفةِ "العَالِمِ" في قولنا: "جَاءَنِي زَيْدٌ العَالِمُ": فقد دلّ "العَالِمُ" على معنى "العِلْمِ" في متبوعه، وهو "زيد". والمقصود بعبارة "غير الشّمول" هو الاحتراز عن نحو قولنا: "كلّهم" وهو التّأكيد كما في: "جاء القومُ كلُّهم" ، إذ خرج بالدّلالة على المعنى في المتبوع البدل، وعطف البيان، والتّأكيد الّذي ليس للشّمول؛ لأنّها كلها لا تدلّ على المعنى في المتبوع لأنّها نفسه. ينظر: التّلخيص في علوم البلاغة، للخطيب القزويني. ت: عبد الرّحمان البرقوقي، دار الفكر العربي، د.ط، د.ت: 137، (وشروح التّلخيص): "مختصر التّفتازاني"، للتّفتازاني: 2/169-170، (ومواهب الفتّاح): 2/169-171، وَ"حاشية الدّسوقي"، للدّسوقي: 2/169-171.

[17] ينظر: (شروح التّلخيص) حاشية الدّسوقي: 2/166.

[18] ينظر: التّلخيص في علوم البلاغة: 137.

[19] ينظر: (شروح التّلخيص): "عروس الأفراح"، لبهاء الدّين السّبكي: 2/168، والتّعريفات، للجرجاني علي بن محمّد بن علي. ت: إبراهيم الأبياري. دار الرّيان للتّراث، د.ط، د.ت: 225.

[20] ينظر: المعجم المفصّل في علوم البلاغة، لإنعام فوال عكّاوي. ت: أحمد شمس الدّين. دار الكتب العلميّة- بيروت، ط2، 1418هـ-1997م: 622، والمعاني- علم الأسلوب: 40.

[21] وذلك توطئةً لما سيأتي.

[22] دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني. ت: أبو فهر محمّد شاكر، مطبعة المدني، المؤسّسة السّعودية بمصر ودار المدنيّ بجدّة، ط3، 1413هـ-1992م: 330. فطريق "إِنَّمَا" يُسْلَكُ إذاً مع مخاطب في مقام لا يصرّ على خطئه، أو يجب عليه أن لا يصرّ على خطئه، إذ لا يقال مثلا: "إِنَّمَا زَيْدٌ يَجِيئُ"، و"إِنَّمَا يَجِيئُ زَيْدٌ" إِلَّا وَالسَّامِعُ مُتَلَقٍّ هذا الكلام بالقبول. ينظر: مفتاح العلوم، لأبي يعقوب السّكّاكي، دار الكتب العلميّة-بيروت، د.ط، د.ت: 128، والطّراز، لليمنيّ. دار الكتب العلميّة- بيروت، د.ط، 1400هـ-1980م: 2/201، والإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني. ت: عماد بسيوني زغلول. مؤسّسة الكتب الثّقافية- بيروت، ط3، 1419هـ-1998م: 77.

[23] البيت في شرح ديوان المتنبّي، لعبد الرّحمان البرقوقيّ. دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1400هـ-1980: 2/133، وهذا البيت من قصيدة نظمها شاعرنا بمناسبة اصطلاحه مع كافور بعد وحشة وقعت بينهما، ومطلعُها:

حسَمَ الصُّلْحُ مَا اشْتَهَتْه الأَعَادي ∴ وَأَذَاعَتْهُ أَلْسُنُ الحُسَّاَد

[24] دلائل الإعجاز: 330.

[25] شرح ديوان المتنبّي:2/133، الحاشية رقم: 05.

[26] التّراكيب النّحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني، لصالح بلعيد. ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، د.ط، 1415هـ-1994م: 151.

[27] البيت في ديوان عبيد الله بن قيس الرُّقيّات. ت: محمّد يوسف: 91، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت، وفي الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني. مؤسّسة عزّ الدّين للطّباعة والنّشر- بيروت، د.ط، د.ت: 4/157. وهو بيت من قصيدة يمدح بها مصعب بن الزّبير، ويفتخر بقريش. ينظر: الديوان: 87.

[28] دلائل الإعجاز: 331. وينظر: مفتاح العلوم: 128، والطّراز: لليمنيّ، دار الكتب العلميّة-بيروت، د.ط، 1400هـ-1980م: 2/201-202.

[29] دلائل الإعجاز: 332.

[30] ينظر: مفتاح العلوم : 126، والإيضاح في علوم البلاغة: 75.

[31] الإيضاح في علم البلاغة: 332.

[32] إبراهيم: 10.

[33] إبراهيم: 11.

[34] دلائل الإعجاز:333. وينظر: مفتاح العلوم: 128.

[35] إبراهيم: 10.

[36] الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الزّمخشري، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، د.ط، دت: 2/369-370.

[37] إبراهيم: 11.

[38] إبراهيم:11.

[39] الكشّاف: 370/2. وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 77.

[40] الكهف: 110.

[41] دلائل الإعجاز: 333.

[42] فاطر: 22،23.

[43] فاطر: 22.

[44] فاطر: 23.

[45] دلائل الإعجاز: 333-334. وعلى هذا يَحْمِلُ الجرجاني قول الله تعالى في الآية الثّامنة والثّمانين بعد المائة من سورة الأعراف: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنْ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِي السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾. ينظر: نفسه: 334، ومفتاح العلوم:125.

[46] فاطر: 22، 23.

[47] الكهف: 6.

[48] مفتاح العلوم: 128. وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 77.

[49] يقصد بذلك حمل إنمّا في دلالتها على القصر على ما يُسْتفاد من استعمال "لا" العاطفة من قلب لاعتقاد المخاطب بجملة القصر.

[50] المائدة: 117.

[51] دلائل الإعجاز: 337.

[52] المائدة : 117.

[53] المائدة: 116.

[54] مفتاح العلوم: 126. وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 79.

[55] سبق إيراد هذا البيت في:43 من هذا البحث، وما بعدها.

[56] دلائل الإعجاز: 338.

[57] ينظر: دلائل الإعجاز: 337، الحاشية رقم: 01.

[58] مختصر التّفتازاني: 230/2-231. وينظر: الإتقان في علوم القرآن: 49/2.

[59] ينظر: مختصر التّفتازاني: 231/2-232، ومواهب الفتّاح: 232/2.

[60] مختصر التّفتازاني: 232/2. وينظر: مفتاح العلوم: 129.

[61] هو علي بن عبد الكافي بن تمام السّبكي الفقيه الشّافعي، وُلد مستهل صفر عام 683هـ، له حوالي مائة وخمسون كتابا مطوّلا ومختصرا، منها: "تَفْسِيرُ القُرْآن"، و"نَيْلُ العُلَا فِي العَطْفِ بِلَا"، و"شَرْحُ المِنْهَاجِ فِي الفِقْهِ"، و"كَشْفُ القِنَاع فِي إِفَادَةِ لَوْلَا الامْتِنَاع"، وغيرها. توفّي بمصر عام 755هـ. ينظر: بغية الوعاة: 652/1-653.

[62] ينظر: (شروح التّلخيص)عروس الأفراح: 191/2.

[63] وجملة: "سَوَاءٌ أَ ذُكِرَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ أَمْ لَا" دليلُ إفادة الاستثناء التّامّ للقصر عند هؤلاء، غير أنّه مشروط بمجيء الكلام منفيّاً قبل أداة الاستثناء.

[64] ينظر: (شروح التّلخيص)عروس الأفراح: 191/2، و(شروح التّلخيص)حاشية الدّسوقي: 191/2.

[65] وإن كان ذلك أقلّ ظهورا عند الجرجاني، إلّا باستقراء ما ورد في دراسته من أمثلة، كما سبق.

[66] إلّا بهاء الدّين السّبكي في حدود اطّلاعنا كما رأينا، وقد يكون هناك غيره بطبيعة الحال. ونشير هنا أنّ جمهور النّحاة- وعلى رأسهم سيبويه- يذهبون إلى أنَّ شرط تحقُّق معنى القصر هو وجوب كون الكلام فيه مسبوقاً بنفيٍ أو نهيٍ أو شبهه. ينظر على سبيل التّمثيل والاستئناس: الكتاب، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. ت: محمد عبد السّلام هارون، دار الجيل-بيروت، د.ط، 1991م: 331/2، وَ: أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري . ت: فخر صالح قدارة، دار الجيل- بيروت، ط1، 1415هـ، 1995م: 188، والجني الدّاني، في حروف المعاني، للحسين بن القاسم المرادي. ت: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1413هـ-1992م: 518، و شرح جمل سيبويه، لمحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، د.ط، 1992م: 499/2.

قائمة المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم برواية الإمام ورش عن نافع، دار المصحف- بيروت.

1- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري . ت: فخر صالح قدارة، دار الجيل- بيروت، ط1، 1415هـ، 1995م.

2- الأصول لتمّام حسَّان، دار الثّقافة، الدّار البيضاء-المغرب، ط1، 1401هـ-1981م.

3-إصلاح المنطق، ليعقوب بن السّكّيت. ت: أحمد محمّد شاكر وعبد السّلام هارون، دار المعارف بمصر، د.ط، 1970.

4- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني. مؤسّسة عزّ الدّين للطّباعة والنّشر- بيروت، د.ط، د.ت.

والطّراز: لليمنيّ، دار الكتب العلميّة-بيروت، د.ط، 1400هـ-1980م.

5-الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني. ت: عماد بسيوني زغلول. مؤسّسة الكتب الثّقافية- بيروت، ط3، 1419هـ-1998م.

6- البحث البلاغي عند العرب-تأصيل وتقييم، لشفيع السّيد. دار الفكر العربي- مدينة نصر، ط2، 1416هـ-1996م: 187.

7- بغية الوعاة في طبقات اللغّويّين والنّحاة، لجلال الدّين السّيوطي، ت: محمّد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصريّة- بيروت، د.ط، د.ت.

8- تاريخ العلّامة ابن خلدون، لعبد الرّحمان بن خلدون، دار الكتاب اللّبناني- بيروت، د.ط، 1981.

9- التّراكيب النّحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني، لصالح بلعيد. ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، د.ط، 1415هـ-1994م.

10- التّلخيص في علوم البلاغة، للخطيب القزويني. ت: عبد الرّحمان البرقوقي، دار الفكر العربي، د.ط، د.ت.

11- تنوير المقياس من تفسير ابن عبّاس، للفيروزآبادي، ت: عبد العزيز سيّد الأهل. مكتبة ومطبعة المشهد الحسني- القاهرة ، ط2، د.ت.

12- التّعريفات، للجرجاني علي بن محمّد بن علي. ت: إبراهيم الأبياري. دار الرّيان للتّراث، د.ط، د.ت.

13- والجني الدّاني، في حروف المعاني، للحسين بن القاسم المرادي. ت: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1413هـ-1992م.

14- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني. ت: أبو فهر محمّد شاكر، مطبعة المدني، المؤسّسة السّعودية بمصر ودار المدنيّ بجدّة، ط3، 1413هـ-1992م.

15- ديوان عبيد الله بن قيس الرُّقيّات. ت: محمّد يوسف. دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.

16- ديوان كثيّر عزّة. ت: إحسان عباس، دار الثقافة -بيروت، د.ط، 1391هـ-1971م.

17- شرح جمل سيبويه، لمحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، د.ط، 1992م.

18- شرح ديوان المتنبّي، لعبد الرّحمان البرقوقيّ. دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1400هـ-1980.

19- شروح التّلخيص: وبه أربعة كتب: حاشية الدّسوقي، للدّسوقي، وعروس الأفراح، لبهاء الدّين السّبكي، ومختصر التّفتازاني، للتّفتازاني، وَمواهب الفتّاح، لابن يعقوب المغربي. طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي، د.ط، د.ت: "مواهب الفتّاح"، لابن يعقوب المغربيّ. 1960م.

20- الصِّحاح: تاج اللّغة وصحاحُ العربيّة، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري. ت: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين-بيروت، ط2، 1399هـ-1979م.

21- الطّراز، لليمنيّ. دار الكتب العلميّة- بيروت، د.ط، 1400هـ-1980م.

22- الكتاب، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. ت: محمد عبد السّلام هارون، دار الجيل-بيروت، د.ط، 1991م.

23- لسان العرب، لجمال الدّين بن منظور. دار صادر- بيروت، ط1، 1968م.

19- المعاني- علم الأسلوب، لمصطفى الصّاوي الجويني، دار المعرفة الجامعية، د.ط، 1993م.

24- المعجم المفصّل في علوم البلاغة، لإنعام فوال عكّاوي. ت: أحمد شمس الدّين. دار الكتب العلميّة- بيروت، ط2، 1418هـ-1997م.

25- معجم متن اللّغة، لمحمّد رضا العاملي. منشورات دار ومكتبة الحياة- بيروت، د.ط، 1960م.

26- مفتاح العلوم، لأبي يعقوب السّكّاكي، دار الكتب العلميّة-بيروت، د.ط، د.ت.

27- القاموس المحيط، لمجد الدّين الفيروزآبادي. المطبعة المصريّة، ط3، 1352هـ-1933م.

28- الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الزّمخشري، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، د.ط، دت.